A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/694
31 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البنـــــود ٢٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦
و ٤٤ و ٦٣ (ب) و ٦٣ (د) و ٦٣ (ز)
و ٦٣ (ح) و ٦٣ (م) و ٦٤ (ب) و ٧٣
و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٠ و ١١١ و ١٣٩
و ١٤٠ و ١٥٣ و١٥٧ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومبادرات السلم

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

مسألة ناميبيا

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

نزع السلاح العام الكامل : الصلة بين نزع السلاح والتنمية

نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدي

نزع السلاح العام الكامل : تنفيذ قرارات
الجمعية العامة في ميدان نزع السلاح

نزع السلاح العام الكامل : نقل الأسلحة
على الصعيد الدولي

نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدي
على النطاق الاقليمي

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة : نزع السلاح والأمن الدولي

النهج الشامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين
وفقا لميثاق الأمم المتحدة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية
الحاضرة والمقبلة

الحالة الاجتماعية في العالم

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي
يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو
يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة
وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن
البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس التي
تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ،
بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك
إحداث تغييرات جذرية :

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتعريف الارهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرير الوطني .

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

المسؤولية الجنائية الدولية للكيانات والأفراد المشتغلين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية والأنشطة الجنائية الأخرى عبر الوطنية : إنشاء محكمة جنائية دولية ذات اختصاص في مثل هذه الجرائم

عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع ، بغية توسيع نطاق هذا التعاون وزيادة فعاليته

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين للأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل الى سعادتكم نص إعلان وبلاغ إيكا الصادرين في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ عن رؤساء جمهوريات الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في الاجتماع الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر (انظر المرفقين الأول والثاني) .

ونكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة ونص الإعلان والبلاغ بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٤ و ٦٣ (ب) و (د) و (ز) و (ح) و (م) و ٦٤ (ب) و ٧٣ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٠ و ١١١ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٥٣ و ١٥٧ من جدول الأعمال .

(توقيع) خورخي فاسكيز
السفير
الممثل الدائم للأرجنتين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيليبي هيكتور باؤليليو
السفير
الممثل الدائم لأوروغواي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باولو نوغيرا - باتيستا
السفير
الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ريكاردو ف. لونا
السفير
الممثل الدائم لبيرو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أندريس أغيلار
السفير
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أنريكي بنيالوزا
السفير
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خورخي مونتانيو
السفير
الممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

إعلان صادر في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ في إيكا ، بيرو ، عن رؤساء الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بمناسبة الاجتماع الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر

اجتمع رؤساء دول الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في مدينة إيكا ، بيرو ، يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وعقدوا الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر ، وأقروا ما يلي :

إعلان إيكا

أولا - أمريكا اللاتينية والحالة السياسية والاقتصادية الدولية

١ - خلال السنة التي مرت منذ انعقاد الاجتماع الرئاسي الثاني في بونتا ديل ايستي ، أوروغواي ، شاعت اتجاهات ايجابية في العلاقات الدولية ، كما يتجلى في التفاهم بين القوتين العظميين وما نجم عن ذلك من تخفيف حدة التوتر ، وتزايد استعمال النهج المتعدد الأطراف من أجل ايجاد حلول للمنازعات الاقليمية .

٢ - إننا نتطلع الى عالم منفتح ومترابط أكثر فأكثر وخال من الصلابة الايديولوجية . وليس باستطاعتنا قبول الاتجاه الى تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، كما لا نعتقد أن يؤدي الانفراج القائم حاليا بين الدولتين العظميين الى مخططات هيمنة جديدة تعرقل إضفاء الطابع الديمقراطي الضروري على النظام الدولي .

٣ - ولأمريكا اللاتينية دور هام تؤديه في اقامة نظام عالمي جديد . وليس من شك في أنه تترتب على صيانة السلم والأمن في المنطقة آثار واضحة عالمية وداخل المنطقة . وهناك حاجة ملحة الى إعادة طرح المفاهيم التقليدية للأمن العالمي والاقليمي ، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة .

٤ - لقد أخذت قارتنا تتأثر على نحو أعمق بعملية تغيير تتسم بإضفاء الطابع الديمقراطي ،
وبذلك جهود في سبيل تعزيز العدالة الاجتماعية وتحديث هياكل الانتاج ، وظهور أشكال جديدة من العمل السياسي المتضافر على الصعيد الدولي .

٥ - ومع ذلك ، فإن السير نحو الديمقراطية والزيادة في المشاركة السياسية في أمريكا اللاتينية لا يزالان يفتقران الى أسس اقتصادية سليمة . ومع ادراك الحاجة الى بذل الجهود داخل البلدان ذاتها ، فلا تزال المنطقة معرّضة للآثار السلبية الناجمة عن بعض السياسات الاقتصادية التي تتبعها البلدان العالية التصنيع .

ثانيا - الديمقراطية والتنمية في أمريكا اللاتينية

٦ - إن شعوبنا ، التي تشارك في مُثُل الوحدة والتنمية والتضامن ، كافحت عبر تاريخها مع تفاوتات رهنا بالحالة في كل بلد من أجل بلوغ وتوطيد نظم حكم ديمقراطية أصبحت منصفة بصورة متزايدة وهي أكثر قدرة على تلبية المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب . وبهذا الصدد ، فقد حفزت الديمقراطية الأمريكية اللاتينية على التغير الاجتماعي وعلى ادماج قطاعات واسعة من السكان في العملية السياسية . ولذا نعتزم تعزيز التنمية المؤسسية للديمقراطية على أساس احترام الارادة السيادية الشعبية من أجل تشجيع العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بكافة جوانبها .

٧ - ونلاحظ أن توطيد دعائم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية يتم في ظل أزمة اجتماعية - اقتصادية متصلة وعميقة تهدد بالخطر . والديمقراطية لا تضمن بحد ذاتها التنمية . كما أن النمو الاقتصادي لا يضمن بالضرورة الحرية والديمقراطية . وفي أمريكا اللاتينية تواجه الديمقراطية تهديدا من جراء الاختلالات الاقتصادية الدولية وأزمة الديون التي حولت اقتصادات المنطقة الى مصادر للنقل الصافي للموارد المالية الى الخارج . إن الديمقراطية والتنمية يحتاجان الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، الى التضامن والدعم الفعلي على الصعيد الدولي .

ثالثا - جوانب الأمن

الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها

٨ - نكرر عزمنا الوطيد على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . ونتعهد بتنسيق السياسات والاساليب الرامية الى تعزيز جهودنا لمكافحة هذه المشكلة ، مع الاحترام الواجب للسيادة الوطنية .

٩ - ولا يمكن إزالة هذه الهياكل إلا من خلال نهج شامل ، وتنسيق بين البلدان المنتجة والمستهلكة ، وإعداد مقترحات محددة . ونحن نعلق أهمية قصوى على حقيقة هي أن بعض البلدان التي يرتفع الطلب فيها على المخدرات قد أعربت عن عزمها على معالجة المشكلة بفعالية .

١٠ - ونحن نود التشديد على الحاجة الى التعاون الدولي في :

(أ) رصد نقل رأس المال والسلع ، بغية الحيلولة دون استعمال السوق المالية الدولية لتطهير الأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛

(ب) رصد التجارة الدولية في السلائف والمنتجات الكيميائية الاساسية ، والمعدات والمواد المستعملة في انتاج هذه المواد ؛

(ج) تبادل الخبرات المتعلقة بالأساليب والتكنولوجيات في مجالات الوقاية ، والمعالجة ، والتأهيل وادماج المدمنين على المخدرات في المجتمع ، فضلا عن التدريب الأساسي والمتخصص للموظفين .

١١ - إننا نتعهد بالعمل على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بغية الاسراع ببدء نفاذها .

١٢ - ونحن نندد بالعنف الإجرامي الذي ينطوي عليه الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والذي يتفاقم بأشكال مختلفة لارتباطه بجماعات إرهابية وتخريبية ، مما يهدد استقرار الانظمة الديمقراطية .

١٣ - ونؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تحليل مشكلة المخدرات . وبالمثل ، نلاحظ مع الارتياح اقتراب عقد "المؤتمر الوزاري المعني بمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وانتاجها والاتجار غير المشروع بها" في إطار منظمة الدول الامريكية . كما نؤيد مبادرة المملكة المتحدة الداعية الى القيام ، بالتنسيق مع الامم المتحدة ، بعقد مؤتمر عالمي رفيع المستوى للنظر في أمور منها تقليل الطلب غير المشروع على المخدرات .

١٤ - ونعرب عن تأييدنا الشديد لشعب وحكومة كولومبيا في مكافحتهما الحاسمة للاتجار بالمخدرات ، وعن استعدادنا لتقديم أقصى دعم لهما . وفي هذا الصدد ، نكلف وزراءنا المختصين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم هذا الدعم فورا .

الإرهاب

١٥ - نؤكد من جديد شجبنا للإرهاب . فهو يشكل انتهاكا مقصودا ومتعمدا لحقوق الإنسان ، وتهديدا لاستقرار النظام الديمقراطي ، وسببا من أسباب إزهاق الارواح وإلحاق الخسائر المادية الفادحة . والإرهاب يهدد السلم والامن ويؤثر على السير الطبيعي للعلاقات بين الدول . وهو منشأ ضرورة تعزيز آليات التعاون الدولي لمنعه والقضاء عليه .

الاتجار السري بالأسلحة

١٦ - إن المؤسسات الديمقراطية والأمن الإقليمي يمكن أن تهددهما تهديدا خطيرا أعمال الجماعات التي تحصل على أسلحة من الأسواق السرية العالمية وتشجع العنف والإرهاب والارتزاق والتخريب . لذا ، فإننا نناشد كافة الدول أن تضطلع بمسؤولياتها باعتماد تدابير وضوابط فعالة لوقف الاتجار السري المتزايد بالأسلحة . كما نطلب الى الهيئات الدولية والإقليمية أن تولي هذه المسألة اهتماما خاصا .

أمريكا الوسطى

١٧ - نعرب عن ارتياحنا للنتائج التي أسفر عنها اجتماع قمة رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى المعقود في تيلا ، هندوراس ، لانها أسهمت في تعزيز الجهود الرامية الى إقرار سلم وطيد ودائم في منطقة أمريكا الوسطى .

١٨ - كما نعرب عن تأييدنا لما أبدي منذ اجتماع قمة أمريكا الوسطى من إرادة سياسية على إقامة حوار وتحقيق مصالحة ، ولما تمخض عن ذلك من جهود ترمي الى ضمان

فعالية تنفيذ الاتفاقات التي وقعت . ونؤكد من جديد إيماننا بالحل الامريكي اللاتيني للأزمة . ونهيب بجميع الأطراف المهتمة بإقرار السلم في أمريكا الوسطى أن توجه جهودها نحو إيجاد حل نهائي لهذه الأزمة الإقليمية ، وأن تمتنع عن تقديم أي مساعدة أو اتخاذ أي إجراء بما يعرقل هذه العملية .

١٩ - ولهذا الغرض ، نؤيد ونشجع قيام الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية بإنشاء أفرقة من المراقبين الدوليين ، كما طلب رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمسة ، من أجل ضمان فعالية الوفاء بما تعهدوا به من التزامات .

٢٠ - ونتعهد بمضاعفة جهودنا مساندة للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، التي أقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في آذار/مارس ١٩٨٨ ، وذلك من خلال تعزيز مشاريعنا التعاونية مع تلك البلدان انطلاقا من المبادئ التوجيهية الواردة في اتفاق أكابولكو .

وتحقيقا لهذه الغاية ، كلفنا وزراء خارجية بلداننا بإجراء تقييم لحالة ذلك التعاون مع وضع جدول زمني لما ينبغي بذله من جهود محددة ومتضافرة تعود بالنفع على تلك البلدان .

كما نهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لصالح الانتعاش الاقتصادي في أمريكا الوسطى ، نظرا لكونه مهمة عاجلة وضرورية لضمان السلم والرخاء .

الحالة في جنوب الأطلسي

٢١ - نعرب عن ارتياحنا للاستئناف الوشيك للمفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة ، المقرر عقدها في مدريد ، اسبانيا ، يومي ١٧ و ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . فهذا سيعمل على تعزيز أهداف إعلان اعتبار جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . كما نكرر الإعراب عن تأييدنا للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الارجنتين .

المساعدة الاقتصادية الإقليمية

٢٢ - نعرب عن اعزامنا تعزيز الأمن الاقتصادي الإقليمي عن طريق إقامة أجهزة فعالة لتيسير التعاضد والتضامن فيما بين بلدان المنطقة في حالات الطوارئ الناجمة عن ظروف خطيرة غير منظورة .

مكافحة الفقر

٢٣ - الفقر هو ظلم اجتماعي جسيم يهدد استقرار بلداننا . والقضاء على الفقر يمثل ضرورة عالمية موضوعية عاجلة . ومن ثم ، فقد عقدنا العزم على مواصلة كفاحنا من أجل التغلب على الفقر ، وعلى تأييد أي قرار يتخذ في هذا الشأن ، سواء داخل الأمم المتحدة أم في غيرها من المحافل الدولية والإقليمية .

كذلك ، فإن احداث زيادة كبيرة في تحويل الموارد الى التنمية والتعاون الدولي من شأنه أن يسهم في القضاء على الفقر .

رابعا - الدين الخارجي والتجارة الدولية

الدين الخارجي

٢٤ - لا تزال المديونية الخارجية لأمريكا اللاتينية تشكل إحدى المشاكل الخطيرة التي تواجه المنطقة . ولا تزال آثار هذه المشكلة التي تتمثل في حدوث تدهور خطير في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محسوسة في تكرار مزعج ، الأمر الذي يستوجب إيجاد حل ملائم وعاجل ، وسوف يظل استقرار الديمقراطيات وتعزيزها في المنطقة معتمدا ، الى حد كبير ، على هذا الحل .

٢٥ - والهدف الرئيسي من النمو الاقتصادي السليم والقابل للإدامة من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية خارجية تكون غير تضخمية وملائمة لا يمكن تحقيقه ما لم يوجد حل نهائي لمشكلة الدين وبصفة خاصة ، يجب تكييف صافي تحويلات الموارد الناتجة عن عمليات سداد الدين الخارجي العام مع الحالة المالية في اقتصاد كل بلد على حدة من أجل تفادي إيجاد سبب جديد للتضخم في بلدان القارة .

٢٦ - ومع التسليم بواقع السوق فإن لخفض الدين و/أو خدمة الدين دورا أساسيا في حل المشكلة . ويجب أن تطبق الخطط الجديدة لخفض الدين وخدمة الدين ، بدون تمييز ، على البلدان المدينة التي تحتاج إليها . وفي الوقت ذاته يجب تأمين استمرار التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٧ - وفي الحالة الخاصة للبلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون ، ولا سيما تلك التي لم تعد تشكيل ديونها ولكنها بذلت جهودا للوفاء بالالتزامات المتعلقة بخدمة دينها من أجل تطبيع علاقاتها بالتدريج مع النظام المالي الدولي ، يجب أن يقدم المجتمع الدولي وسائل عاجلة ومنصفة لتخفيف الدين من خلال حلول تناسب كل حالة على حدة .

٢٨ - ويجب أن تكون المؤسسات المالية الدولية والوكالات الرسمية مصدرا للتحويلات الصافية الموجبة الى المنطقة . إذ أنه بالاضافة الى دعم جهود التنمية يجب تخفيف مشاكل المتأخرات التي يجب أن تحل من خلال اتباع نهج بناء من قبل جميع الأطراف المعنية . ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص لحالات البلدان التي عليها ديون كثيرة لمصادر التمويل هذه . ولهذا الغرض فإننا نوصي بإيجاد آليات لإيجاد تدفقات ائتمانية جديدة على وجه الاستعجال .

٢٩ - والغرض من تدخل المؤسسات المالية الدولية في عمليات خفض الدين وخدمات الدين هو تسهيل تنفيذ هذه العمليات أو تعزيز أثرها . وبالتالي فإنه يوجد مبرر لأن تضع تلك المؤسسات معايير جامدة للأحقية وللتنفيذ بما يؤدي الى إعاقة هذه العمليات أكثر مما يؤدي الى تسهيلها .

٣٠ - ونحن ، رؤساء الدول ، قد أصدرنا تعليماتنا الى وزراء المالية في بلداننا لمواصلة الاجتماع ، دوريا ، من أجل تنسيق التدابير المتعلقة بالتنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المشار إليها ، ويجب لتحقيق تلك الغاية اعتماد التدابير المشار إليها في المرفق الأول لهذه الوثيقة* .

الدين الاقليمي لأمريكا اللاتينية

٣١ - نحن ، رؤساء الدول ، مقتنعون بأن إيجاد أي حل معقول لمشكلة الديون القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية يجب أن يأخذ في الاعتبار الصلة بين الدين والتمويل والتجارة وأن يعطى زخما لجهودنا في مجال التكامل الاقتصادي والتعاون .

٣٢ - وعلى أساس المبادئ التوجيهية والاليات المتعلقة بمعالجة الديون العامة القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ، والتي تمت الموافقة عليها في اجتماع وزراء المالية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والتي ترد في المرفق الثاني لهذا الإعلان* ، وهي مبادئ توجيهية وآليات وضعت في الاجتماع التقني الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قررنا تشجيع اتخاذ إجراء تفاوضي طوعي جديد يبين المدينين والدائنين (نادي ريو) ، وهو إجراء سيمكن من تنفيذ ترتيبات ابتكارية تهيئ الظروف اللازمة لكي يفي

---

* وردت مرفقات الإعلان ، ويمكن الاطلاع عليها في ملفات الأمانة العامة .

المدينون بالتزاماتهم ولإعادة أوضاع التمويل الى ما كانت عليه من أجل دعم عملية التكامل والتعاون الإقليمي ، وستكون ريو دي جانيرو بالبرازيل هي مقر الأمانة المسؤولة عن تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بتطبيق المبادئ التوجيهية المشار إليها وبالترتيبات التي تشارك بلداننا فيها .

٣٣ - ويجب ، بالمثل ، إيلاء الاعتبار اللازم للديون الخاصة القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية .

٣٤ - ونظرا لأن موضوع الديون القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية سيدرس في المؤتمر الاقليمي المعني بالدين الخارجي الذي سيعقد تحت رعاية المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في آذار/مارس ١٩٩٠ ، فقد أصدرنا تعليماتنا إلى وزراء المالية في بلداننا لكي يقوموا ، في سياق الاجتماع وعلى أساس المبادئ التوجيهية المقررة ، بعرض اقتراحات من أجل تشجيع تبادل وجهات النظر فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووضع تدابير محددة .

٣٥ - ونشدد على أهمية قيام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية بإعداد وتنفيذ نظام المعلومات المتعلق بالديون القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية والمستمد من ولاية إعلان أوروغواي .

٣٦ - ونشدد على ضرورة قيام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتوجيه الموارد لدعم الجهود الرامية إلى تخفيض الديون القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية .

التجارة الدولية

٣٧ - يجب الاعتراف بالارتباط بين الدين والتجارة في المفاوضات المتعلقة بتخفيض الدين وخدمة الدين ، وفي المفاوضات الرامية إلى زيادة التجارة الدولية . فبدون تحقيق توسع في صادراتنا لن يكون هناك حل لمشكلة الدين الخارجي التي تضع على كاهل اقتصاداتنا عبئا شديد الوطأة .

٣٨ - ولا يزال اشتراك بلادنا في التجارة الدولية مقيدا بالنزعة الحمائية وبسياسات إعانة الانتاج والصادرات ، ولا سيما المنتجات الزراعية ، وكذلك باختلالات الاقتصاد الكلي في بعض البلدان العالية التصنيع .

٣٩ - كما أن هناك استمرارا للقيود الانفرادية التي تستند إلى التشريع الوطني في بعض البلدان المتقدمة النمو بدرجة كبيرة ، التي ينتهك كثير منها الاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف ، في حين أن بلداناً أخرى تعوق الحصول المشروع على أكثر التكنولوجيات تقدما . وإننا نحث تلك البلدان على إزالة هذه التدابير بغية تشجيع قيام نظام للتجارة الدولية يتسم بالعدل والوضوح وقابلية التنبؤ .

٤٠ - وتتيح جولة أوروغواي فرصة استثنائية لإزالة العقبات الماثلة أمام توسع صادراتنا وارداتنا . وإننا نشدد مرة أخرى على صحة مبدأ المعاملة الخاصة والاكثر رعاية بالنسبة للبلدان النامية وانطباقه التام ، وهو مبدأ يجب أن ينفذ من خلال اتخاذ تدابير محددة في كل مجال من مجالات التفاوض في جولة أوروغواي .

خامسا - التكامل الاقليمي

٤١ - يعتبر التكامل في أمريكا اللاتينية هدفا سياسيا وغاية أساسية للاستراتيجية الاقتصادية لبلدان المنطقة . ولكي نتقدم في ذلك الاتجاه ، يجب علينا أن نستكمل المخططات وننظر في الخيارات ليس في مسائل التجارة فحسب ، وإنما في الميادين الأخرى كذلك ، كالمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل والتعاون العلمي والتكنولوجي والثقافة .

التكامل الاقتصادي

٤٢ - يجب أن يمكن التوجُّه الجديد لاقتصاد أمريكا اللاتينية من زيادة قدرتنا على منافسة باقي أقطار العالم . كما أن الجهود الرامية إلى التكامل تستهدف مشاركة أمريكا اللاتينية في الاقتصاد الدولي مشاركة أتمّ .

٤٣ - وفي سبيل تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي هذه ، لا بدّ من تهيئة الظروف الموضوعية المؤاتية لتنمية التجارة ، وتحقيق التكامل وإيجاد استثمارات مشتركة وزيادة المبادلات التجارية بين بلداننا . ويجب أن تُحقق هذه الظروف عن طريق المواءمة التدريجية للسياسات الاقتصادية ، مع تأمين مشاركة بلداننا بشكل منصف في تكاليف عملية التكامل وفوائدها . وعلى البلدان التي تحظى بفوائض مستديمة أن تبذل جهدا مصمما للتغلب على أوجه اختلال موازين التجارة بصورة دينامية . ويجب كذلك أن تعدّ برامج منسقة لتوسيع نطاق صادرات البلدان ككل .

٤٤ - ونحن نرحب بالتقدم في سبيل التكامل ، المتجلي في اتفاقات دون اقليمية جديدة وهامة .

٤٥ - ورابطة التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية هي الإطار المؤسسي للتكامل الاقليمي . وعلينا أن نستعرض المناهج والمعايير المطبقة في هذه الرابطة استعراضا نقديا ، بغية تبسيط آليات التفاوض ، بجعلها أكثر مرونة وأطوع استجابة لمقتضيات الحالة الراهنة .

٤٦ - والتمويل أمر أساسي للتكامل . والحاجة تدعو إلى أساليب مبتكرة ، بما في ذلك معالجة مسألة الديون القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية لتحقيق تعبئة أكبر للموارد . وقد وجّهنا تعليمات إلى وزراء مالية بلداننا لوضع برنامج في هذا الصدد للنصف الاول من عام ١٩٩٠ .

الاتصالات والنقل

٤٧ - ان تحديث مرافق الاتصالات والنقل هو هدف استراتيجي في السعي إلى دفع عجلة التكامل وتحسين قدرتنا على المنافسة . وعلينا أن نستفيد بشكل أفضل من هياكلنا الاساسية بتفادي الازدواج ، واستغلال قدرتنا على الاشتراك في الشراء لتأمين شروط اشتراء أفضل ، وتحقيق الانسجام بين مخططات بلداننا التنظيمية ، وتشجيع اتخاذ مواقف مماثلة في المفاوضات بشأن الخدمات في المحافل الدولية .

٤٨ - وقد وجّهنا إلى وزراء الاتصالات والنقل تعليمات تقضي بمواصلة العمل الذي بدئ به في الاجتماع المعقود في المكسيك يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

التكامل الثقافي

٤٩ - اننا نجدد تأكيدنا لالتزامنا ببذل جهود متضافرة لصون ثقافة كل بلد من بلداننا وإثرائها ونشرها ، بغية تعزيز الوعي بهويتنا الجماعية وتنوّعنا الثقافي .

٥٠ - وبالإضافة إلى العمل في مشاريع ترمي إلى تأمين التداول الحر للسلع والخدمات الثقافية ، ستُتخذ تدابير لتنمية القنوات وبرامج المنح الثقافية للتدريب الفني والمهني وتيسير اجتماعات الفنانين والمبدعين ؛ وستُنشأ آليات مناسبة لترويج ثقافة أمريكا اللاتينية في مجالات الموسيقى والسينما والتلفزة ، والفنون البصرية ، والأدب والمسرح والعلوم الانسانية . وقد اتفقنا على اتخاذ تدابير فورية لتسهيل انتاج ونقل وتوزيع واستهلاك الكتب والافلام ، على أساس الأولوية ؛ وستوفر هذه التدابير أساسا لسوق مشتركة .

٥١ - وقد وجّهنا تعليمات إلى وزرائنا المسؤولين عن الثقافة لمتابعة التدابير المحددة التي وضعت في اجتماعهم المعقود في كراكاس ، فنزويلا ، يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

العلم والتكنولوجيا

٥٢ - نؤكد مرة ثانية ان التعاون في مجالي العلم والتكنولوجيا يجب أن يؤدي دورا أساسيا في عملية التكامل . وفي سبيل تجسيد هذا الهدف في الواقع العملي ، يجب تحديد عدد صغير من الأولويات بغية توجيه التعاون الدولي نحو هذه الأولويات . وقد قررنا ، في سبيل ذلك ، عقد اجتماع للوزراء أو غيرهم من المسؤولين عن هذه المجالات .

سادسا - البيئة

٥٣ - اننا نكرر الإعراب عن قلقنا من تردي البيئة العالمية ، ونحن نعلن أيضا التزامنا الثابت بمواصلة اتخاذ ما في وسعنا من تدابير لإصلاح البيئة وصونها ، بصورة مطردة . والسبب الرئيسي لهذا التدهور المثير للجزع يكمن في نماذج التصنيع وأنماط الاستهلاك الموجودة في البلدان المتقدمة النمو . وينبغي لهذه البلدان ، إقرارا منها بمسؤوليتها عن هذه المشكلة ، وكذلك إقرارا منها بكمية الموارد الأوفر المتاحة لها ، أن تتحمل القسط الأكبر من تكاليف عكس اتجاه عملية التدهور ، التي تحيق أخطارها بتوازن البيئة على سطح كوكبنا ، مثل تدمير طبقة الأوزون ، وإحداث تغييرات مناخية ، وذلك بشكل خاص نتيجة للإحراق غير المكتمل للوقود الأحفوري - والادارة غير السليمة بيئيا للنفايات الخطرة ونقلها إلى البلدان النامية .

٥٤ - وتردي البيئة وثيق الصلة ، في منطقتنا ، بالفقر والتخلف . ويمكن للتنمية والإنعاش الاقتصادي لبلداننا وحصولها بشكل حر على المعارف العلمية والتكنولوجية أن تكون إطارا لاعتماد سياسات ترمي إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي ، واستغلال الموارد استغلالاً رشيدا وحماية البيئة .

٥٥ - اننا نبدي استعدادنا لمواصلة توسيع نطاق التعاون الاقليمي في مجال البيئة ، فضلا عن التعاون مع بلدان من خارج منطقتنا ومع المؤسسات الدولية القادرة على المساهمة في تنفيذ مشاريع وبرامج لحماية البيئة وصونها ، وفقا لأولويات حكوماتنا وبما يتمشى مع حقنا السيادي في ادارة مواردنا الطبيعية بطريقة رشيدة .

٥٦ - وإذ نكرر الإعراب عن التزامنا بعدم اقتناء أو انتاج أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل ، نعيد التأكيد بأن وجود هذه الأسلحة ذاته ومواصلة تطويرها يشكلان أشد الخطر على البيئة وعلى وجود البشرية ذاته .

سابعا - اجراءات سياسية واقتصادية متضافرة

٥٧ - اننا نلتزم بالسعي إلى تعزيز منظمة الدول الأمريكية بوصفها المنبر السياسي المناسب لعصر جديد من الحوار والتفاهم في نصف الكرة الأرضية هذا ، ونحث جميع البلدان الأعضاء على الاستفادة استفادة كاملة من أجهزتها .

٥٨ - وإننا نتطلع إلى شمول منظمة الدول الأمريكية لجميع بلدان نصف الكرة الأرضية الغربي بغية تعزيز أهميتها السياسية . وإننا نوجه نداء وديا إلى حكومات بليز وغيانا وكندا وكوبا لكي تشارك في أعمال هذه المنظمة مشاركة كاملة في الوقت المناسب .

٥٩ - وإننا نلتزم بالعمل معا لإنجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لتنشيط النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي في البلدان النامية ، ولتكثيف جهودنا الرامية إلى تعزيز مجلس المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية كمنبر للجهود المتضافرة في مجالي التنسيق الاقتصادي والتعاون الاقليمي .

٦٠ - ونلاحظ مع الارتياح أن الحوار الذي بدأته الآلية مع دول ومجموعات دول أخرى قد ازداد قوة . وإننا نكرر الإعراب عن استعدادنا لمواصلة الحوار مع الاتحاد الأوروبي ، ومجلس بلدان الشمال ، وكندا ، واليابان ، وبدء اجتماعات دورية مماثلة مع مناطق ودول أخرى في العالم .

ثامنا - مكان الاجتماع القادم

٦١ - اتفقنا على الاجتماع في فنزويلا في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ .

٦٢ - وأعرب رؤساء الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك عن خالص شكرهم لحكومة بيرو وشعبها لحُسن ضيافتهما في أثناء الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر .

كارلوس سول منعم
رئيس جمهورية الأرجنتين

خوسيه سارني
رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

كارلوس اندريس بيريز
رئيس جمهورية فنزويلا

كارلوس سالينـــاس دي غورتاري
رئيس الولايات المتحدة المكسيكية

خوليو ماريـــا سانغينتي
رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

ألان غارسيا
رئيس جمهورية بيرو

فيرخيليو باركـو
رئيس جمهورية كولومبيا

المرفق الثاني

بلاغ صادر في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ في إيكا ، بيرو ، عن رؤساء الأرجنتين وأورغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، بمناسبة الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر

إن رؤساء الأرجنتين وأورغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، التقوا في إيكا ببيرو في ١١ و ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ وعقدوا الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر واعتمدوا ما يلي :

بلاغ

أولا - الحالة السياسية والاقتصادية الدولية

١ - قبل سنتين اجتمعنا في أكابولكو لجعل مجموعة الثمانية حقيقة واقعة . وكانت الحالة العالمية في ذلك الوقت تختلف اختلافا كبيرا جدا عما هي عليه اليوم : فكانت هناك المواجهات ، والنزاعات العالمية ، كما كانت أمريكا الوسطى على وشك مواجهة التدخل العنيف .

٢ - ومما يبعث على الأمل اننا نرى اليوم بدايات مناخ من الانفراج واحتمال بدء فترة طويلة من السلم للبشرية .

٣ - وتسير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على طريق التفاهم بينهما . فالجنود يغادرون أفغانستان . وهناك مفاوضات سلمية حقيقية في ناميبيا وأنغولا والجنوب الافريقي ككل . ولسوء الحظ ، لم يمس بعد نظام الفصل العنصري المقيت . وتسير أمريكا الوسطى في اتجاه حالة تتسم بانخفاض حدة التوتر والبحث عن حلول .

٤ - وآلياتنا مثل الكونتادورا وكارتخينا ومجموعة ريو تابعت المشاكل عن كثب وأبدت بُعد نظر بخلق ظروف مؤاتية للمفاوضات .

٥ - ويوجد مناخ جديد في العالم . ونود أن يمتد ذلك المناخ إلى أمريكا اللاتينية .

٦ - ومشكلة الديون في عدد من البلدان تؤدي إلى تباطؤ التقدم مما يثير خطرا متزايدا أبداً على تقدمها ورفاهها . والحلول المقترحة لهذه الدول غير وافية .

لقد تراجعت أمريكا اللاتينية وانتاجنا الحالي للفرد الواحد أدنى مما كان عليه في عام ١٩٨٠ .

٧ - وقد وضعت المجموعة دبلوماسية رئاسية وعززت وأيدت الديمقراطية وتجنبت النزاعات وشجعت سياسات التكامل . وهي اليوم آلية قوية قادرة على اتخاذ القرارات .

ثانيا - الديمقراطية والتنمية في أمريكا اللاتينية

٨ - من الناحية التاريخية ، ووفقا للواقع الوطني في بلادنا ، فإن شعوبنا التي تجمعها الرغبة المشتركة في الوحدة والتنمية والتضامن كافحت لتحقيق وتعزيز نظم الحكم الديمقراطية التي تزداد انصافا وقدرة على تلبية المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الشعوب . وفي هذا الصدد ، وفرت الديمقراطية في أمريكا اللاتينية قوة دافعة للتغيير الاجتماعي وأتاحت إدخال قطاعات واسعة من السكان في العملية السياسية . ولذلك فإننا نعتزم تعزيز التطوير المؤسسي للديمقراطية على أساس احترام الارادة السيادية للشعب في تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في جميع جوانبها .

٩ - ومن المؤسف أن مشكلة بنما المتمثلة في انعدام الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان لا تزال قائمة . وإزاء هذه الظروف ، قررنا تأكيد وقف مشاركة الحكومة البنمية الحالية في مداولات المجموعة .

ولن تجرى إعادة النظر في الحالة إلا إذا رجعت بنما إلى احترام الضمانات الديمقراطية التي أصبحت اليوم غير معروفة اطلاقا في ذلك البلد . ووقف هذه المشاركة إلى أجل غير محدود إنما يستند إلى تقارير عن انتهاكات متزايدة الخطورة لحقوق الانسان والحقوق السياسية في بنما ، ولهذا السبب نقترح أن توعز منظمة الدول الأمريكية إلى لجنة حقوق الانسان المشتركة للبلدان الأمريكية أن تجري تحقيقا في هذه الانتهاكات .

١٠ - كما أننا اتفقنا على إعلان احترامنا للقانون الدولي ، ويستلزم مبدأ عدم التدخل الامتثال بصدق لمعاهدات توريخوس - كارتر بشأن قناة بنما .

ثالثا - الجوانب الأمنية

انتاج المخدرات وإساءة استعمالها والاتجار غير المشروع بها

١١ - اننا نؤكد التزامنا بأن نكافح ، بكل ما يوجد تحت تصرفنا من وسائل ، انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها والاتجار غير المشروع بها . ونتعهد بتنسيق السياسات والوسائل الرامية إلى تعزيز جهودنا في مكافحة هذه المشكلة مع الاحترام الواجب للسيادة الوطنية .

الإرهاب

١٢ - نؤكد من جديد إدانتنا للارهاب . فالارهاب يشكل انتهاكا منهجيا ومتعمدا لحقوق الانسان ، ويقوّض استقرار النظام الديمقراطي ، ويتسبب في حدوث خسارة في الأرواح وخسائر مادية فادحة .

أمريكا الوسطى

١٣ - نعرب عن ارتياحنا للنتائج التي حققها اجتماع رؤساء جمهوريات دول أمريكا الوسطى ، المعقود في تيلا ، هندوراس ، الأمر الذي ساعد على تعزيز العملية الرامية إلى إقامة سلم راسخ ودائم في منطقة أمريكا الوسطى . واننا نقدّر ونؤيد ، على وجه الخصوص ، ما ظهر منذ انعقاد مؤتمر قمة أمريكا الوسطى من ارادة سياسية لإجراء الحوار وللتوفيق ، وما أسفر ذلك عن جهود مبذولة لكفالة التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوقيع عليها . والهدف الحالي يتمثل في دعم الإنعاش الاقتصادي في المنطقة .

١٤ - ونعرب عن ارتياحنا لاستئناف المباحثات قريبا بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ، مما سيؤدي إلى تعزيز أهداف إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي . ونكرر أيضا تأكيد دعمنا لحقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في السيادة .

رابعا - الديون الخارجية والتجارة الدولية

١٥ - ما برحت المديونية الخارجية لأمريكا اللاتينية تمثل إحدى المشاكل الخطيرة للغاية التي تواجه منطقتنا . وهناك إحساس متواتر مزعج بالآثار الخطيرة المترتبة على هذه المشكلة التي تظهر في تدهور الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ويقتضي الأمر إيجاد حل سريع .

١٦ - ولهذا السبب ، فإن من الاهمية القصوى أن تواصل حكومات البلدان النامية بذل الجهود التي اضطلع بعضها بها بالفعل ، وينبغي لها أن تشجع على إجراء تغييرات ضريبية وتنظيمية من شأنها أن تؤمّن مشاركة المصارف اللازمة في البرامج الرامية إلى خفض الديون وخدمة الديون دون أن يؤدي ذلك ، على نحو غير ملائم ، إلى منع تدفق الموارد الجديدة .

١٧ - ولذا فإن من الضروري تماما أن تقدم المؤسسات المتعددة الأطراف والمصادر الثنائية حجما كافيا من الموارد للبلدان المدينة من أجل انشاء صناديق إعادة الشراء والضمان التي تعزز برامج واتفاقات إعادة تشكيل هيكل الديون مع خصم نسبة مئوية كبيرة . ولذا من الاهمية بصفة خاصة ضمان إعادة تغذية كبيرة للحصص في صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز قدرته المالية .

١٨ - وقد أحرز قدر من التقدم في المفاوضات التي أجريت مؤخرا ، بيد أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون إلا في سياق سياسة عامة تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة مما يؤدي إلى تخفيض كبير في الدين وخدمة الدين تمشيا مع قيمة الدين في السوق الموازية ، وقدرة كل بلد على السداد واحتياجاته الانمائية .

الديون القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية

١٩ - استنادا إلى المبادئ التوجيهية والآليات المتعلقة بالتصدي للدين العام القائم فيما بين بلدان امريكا اللاتينية التي أقرها اجتماع وزراء المالية المعقود في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، قررنا الدعوة إلى الاخذ بإجراء طوعي جديد للتفاوض بين المدينين والدائنين (نادي ريو) مما سيجعل في الامكان عقد ترتيبات ابتكارية تهيئ الظروف اللازمة لوفاء المدينين بالتزاماتهم .

التجارة الدولية

٢٠ - يجب التسليم بالصلة بين الدين والتجارة في المفاوضات التي تهدف إلى تخفيض الديون وأعباء خدمتها ، وكذلك في المفاوضات التي تهدف إلى زيادة التجارة الدولية . وما لم نتوسع في صادراتنا ، فلا يمكننا أن نأمل في حل مشكلة ديوننا الخارجية التي تفرض عبئا ثقيلا على اقتصاداتنا . وما زالت مشاركة بلدان امريكا اللاتينية في التجارة الدولية تصادف عراقيل تتمثل في النزعة الحمائية ، وسياسات الدعم والقيود التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو من جانب واحد . ونحث هذه البلدان على إزالة تلك الحواجز .

خامسا - التكامل الاقليمي

٢١ - إن تكامل امريكا اللاتينية هو الهدف السياسي والغاية الاساسية للاستراتيجية الاقتصادية لبلدان المنطقة .

وبموجب هذا نوعز إلى وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية والتخطيط في بلداننا أن يجتمعوا في الارجنتين في يومي ٤ و ٥ كانون الاول/ديسمبر القادم ، لاعداد مشروع برنامج تكامل يمكن بلداننا من إحراز تقدم كبير بحلول عام ١٩٩٢ في المجالات التالية :

(أ) الاستعاضة عن القيود الكمية بتعريفات جمركية ؛

(ب) اجراء تخفيض عام للتعريفات الجمركية بمعدلات مناسبة ؛

(ج) ازالة العقبات المادية التي تعرقل التكامل ، ولاسيما في قطاع النقل والاتصالات ؛

(د) المواءمة بين المبادرات التي يجري اتخاذها ؛

(هـ) تحقيق المواءمة تدريجيا بين السياسات الاقتصادية الكلية ؛

(و) تحديد مشاريع محددة للتكامل الاقتصادية ؛

(ز) الاضطلاع ببرامج مشتركة للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا .

الاتصالات والنقل

٢٢ - إن تحديث مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية والنقل هدف استراتيجي يرمي إلى حفز التكامل وتحسين قدرتنا التنافسية .

ونوافق على أن يجتمع وزراء الاتصالات والنقل في غضون فترة لا تتجاوز ٦٠ يوما في ريو دي جانيرو بغية إعداد اتفاقات بشأن الاتصالات والنقل استنادا إلى الاجتماع التحضيري المعقود في المكسيك ، وبصفة خاصة بشأن التكنولوجيات الجديدة وشبكات التوابع الاصطناعية ، وبغية النظر في المقترحات التي تتناول شبكات الاتصالات والنقل التي ستوالي تعزيز التكامل فيما بين البلدان المشتركة في الآلية :

التكامل الثقافي

٢٣ - إننا نؤكد من جديد التزامنا ببذل جهود متضافرة من أجل صون وإثراء ونشر ثقافات كل بلد من بلداننا ، بغرض زيادة الوعي بهويتنا الجماعية وتنوع ثقافاتنا .

وإننا نقترح إنشاء مراكز ثقافية لأمريكا اللاتينية والعمل ، في غضون سنة واحدة على أكثر تقدير ، على إلغاء الرسوم الجمركية التي تعرقل حرية تداول الكتب فيما بين بلداننا . كما سنسعى إلى تخفيض أسعار الشحن الأمر الذي سييسر حرية التداول .

وإننا نوعز إلى وزراء الشؤون الثقافية لبلداننا أو إلى من يعادلهم بتنفيذ برامج التكامل الثقافي الذي وضعوه في كاراكاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

سادسا - البيئة

٢٤ - إننا نكرر تأكيد القلق الذي يساورنا لتدهور البيئة العالمية . وإننا نؤكد كذلك تصميمنا على مواصلة اتخاذ التدابير التي تكون في حدود قدرتنا لاصلاح تلك البيئة وحفظها بشكل مستمر .

٢٥ - والسبب الرئيسي لهذا التدهور المفزع يكمن في نماذج التصنيع وأنماط الاستهلاك في البلدان الصناعية . وينبغي ان تتحمل تلك البلدان ، اعترافا بمسؤوليتها ، أكبر قسط من تكاليف عكس اتجاه العمليات التي تعرض للخطر التوازن البيئي في كوكبنا .

٢٦ - وتدهور البيئة في منطقتنا يرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر والتخلف .

سابعا - منظمة الدول الأمريكية

٢٧ - حتى تصبح منطقة الدول الأمريكية كاملة التمثيل ، ومن ثم ذات أهمية من الناحية السياسية ، فإننا نوجه نداء وديا إلى حكومات بليز وغيانا وكندا وكوبا كي تنضم إلى عضوية المنظمة . كما أننا ندين جميع أشكال الاستعمار في امريكا اللاتينية .

شامنا - مكان انعقاد الاجتماع المقبل

٢٨ - لقد اتفقنا على الاجتماع في فنزويلا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ .

٢٩ - وإننا نؤيد الاعلان الذي قام وزراء خارجيتنا بصياغته في تروخيليو ، والذي وضع على أساسه هذا البلاغ .

٣٠ - وإننا ، نحن رؤساء الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك نعرب عن صادق تقديرنا لحكومة وشعب بيرو لما قدمها من كرم ضيافة خلال الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر .

كارلوس سول منعم
رئيس جمهورية الأرجنتين

خوليو ماريا سانغينيتي
رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

خوسيه سارني
رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الان غارسيا
رئيس جمهورية بيرو

كارلوس اندريس بيريز
رئيس جمهورية فنزويلا

فيرخيليو باركو
رئيس جمهورية كولومبيا

كارلوس ساليناس دي غورتاري
رئيس الولايات المتحدة المكسيكية

- - - - -